



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الثالثة:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

تقادم هذه الآلات وكلما زادت إمكانية التقادم بسبب التغير التقني السريع، قصرت الفترة المحددة للسداد.

السبب الثاني: أن كثيرا من المنشآت وخاصة الشركات الكبيرة غير مضطرة للاعتماد على مصادر خارجية للأموال اللازمة لنفقاتها الاستثمارية. ولهذا استنتج عدد من الاقتصاديين بأن معدل الفائدة غير مهم في قرار الاستثمار .

فهناك عوامل أخرى كثيرة - غير معدل الفائدة - لها دور كبير ومهم في تقدير تدفق الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد وتقسم هذه العوامل إلى:

أولاً- العوامل الداخلية: وهي التي تتأثر بمستوى الدخل القومي، مستوى ومكونات الطلب الاستهلاكي، مقدار المتوافر من السلع الإنتاجية خاصة رأس المال الثابت ومعدلات الأجور النقدية .

ثانياً- العوامل الخارجية: وهي التي تتأثر عن عوامل وقوة خارجية عن الاقتصاد أي أنها تفرض على الاقتصاد من خارجه كالاختراع والإبداع ونمو السكان واكتشاف موارد طبيعية والسياسات الاقتصادية للحكومة والتنظيمات العالمية والجو السياسي المناسب والتشريعات القانونية الملائمة والتجارة الخارجية والحروب والكوارث والظروف الطبيعية كل هذه العوامل لها أهميتها في زيادة أو تقليص تدفق الاتفاق الاستثماري الجديد بالرغم من كون العوامل هذه ليست ناتجة عن الاقتصاد ذاته.

4 - الانتقادات لنظرية تفضيل السيولة النقدية⁴:

لقد وجهت انتقادات لنظرية تفضيل السيولة النقدية الكينزية وأهمها:

⁴ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود المصارف والأسواق المالية، الحامد، الأردن، 2004، ص 310

أولاً: رغم أن كينز Keynes في بحثه للطلب على النقود أشار بوضوح إلى تأثير الدخل فإنه أهمل أثر التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة وجعله يتحدد بعوامل نقدية بحتة هي عبارة عن عرض النقود والطلب عليها. هذا في حين أن سعر الفائدة التوازني لا يمكن أن يتقرر إلا إذا تحدد مستوى الدخل أو افترضناه ثابتاً. وهذا لا يتحقق إلا في الأجل القصير جداً. وإذا أردنا أن نربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عن طريق تأثير سعر الفائدة على الاتفاق الاستثماري فإن الدخل وسعر الفائدة يجب أن يتقرا في آن واحد. وهذا لا يتم في إطار نظرية التوازن الكلي العام .

ثانياً: إن نظرية تفضيل السيولة تأخذ بعين الاعتبار عرض النقود والطلب عليه كأصل من الأصول المالية فقط في تقرير سعر الفائدة وهي بذلك تهمل العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على حجم الائتمان وبالتالي على حجم النقود في التداول. إن البنك المركزي والجهاز المصرفي التجاري والجمهور

كلهم يشتركون في تقرير كيفية استخدام الاحتياطيّات المصرفية في التوسع الائتماني للنقود ولذلك لابد من وجود تأثير في سلوك قرارات هذه الأطراف على سعر الفائدة.

5- المغالاة في القول بأن الفكر الكينزي ثورة في علم الاقتصاد⁽¹⁾:

يبدو لبعض الكتاب أن الكينزيين Keynesian economics يغالون كثيراً في هذا القول ذلك لأن كينز Keynes قد استقى الكثير من أفكاره من مختلف الكتاب التجاريين التقليديين والمحدثين. إذ أنه أخذ عن روبرت توماس مالتس فكرة قصور الطلب الفعال وأهميته في الحياة الاقتصادية . كما أخذ عنه فكرة تناقص الميل للاستهلاك بتقدم المجتمع وأهمية التدخل الحكومي في زيادة الطلب الفعال عن طريق القيام بالمشروعات العامة، وأخذ عن التجاريين

مزايا السياسية النقدية السخية وأهمية زيادة كمية النقود وانخفاض سعر الفائدة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

ويمكن إرجاع بعض هذه الانتقادات إلى مراحل الفكر الاقتصادي المبكرة التي نستعرض بعضها كما يلي :

1-خطر الإفراط المؤقت في الإنتاج

اعتبر الكلاسيك ظروف الإفراط المؤقت في الإنتاج على أنها تتطلب فترات من التكيف ، على الأقل في بعض الصناعات . و قبيل عصر ريكاردو ، فإن ظاهرة الرخاء المصاحب للحرب ، وما تلاها من كساد كانت أمراً معروفاً جيداً بل إن ريكاردو نفسه قد ناقش أسباب حدوث تغيرات في قنوات أو مراحل العملية الإنتاجية للصناعة و مدي حاجتها إلى إحداث تغيرات في هياكل رأس المال المستثمر فيها . كما أشار ريكاردو إلى أهمية نسبة المزج بين رأس المال الثابت و رأس المال العامل في هذا الاعتبار ، حتي يحدث التكيف المرغوب .

ويمكن أن يقال أن الفكر الكلاسيكي في باكورة ظهوره ، يوحى بما يمكن أن يطلق عليه { نظرية الإفراط الجزئي في الإنتاج } بشأن أحوال الركود الوقتي في مجالات الأعمال . غير أنه لم يكن لدى الكلاسيك الأوائل إحصاءات أو سجلات عن حدوث هذه الدورات ، و فوق كل شيء كانوا مستغرقين في تطوير نظرية (إستاتيكية) في القيمة و التوزيع تؤسس على اتجاهات المدى

الطويل

2- النقص في الاستهلاك

ومع ذلك اختلف توماس روبرت مالتس ، أحد الكلاسيكيين الأوائل مع هذا التيار الفكري الكلاسيكي من نواحٍ عديدة ، وقادته نظريته في السكان مبكراً جداً ، في القرن التاسع عشر إلى تقرير نوع من نظرية حقيقية في الدورة الاقتصادية ، تؤسس حول العلاقة بين السكان و الغذاء و

تدور حول توازن يتدفق في كنفه من الطعام ما يكفي بالكاد لإعالة عدد ثابت من السكان . فضلا عن ذلك ، فقد ركز مالتس على الإستهلاك و الطلب إلى حد القول بأن المشكلة الإقتصادية هي في الأساس مشكلة (الطلب الفعال) ومن الثابت أن قبول فكرتي الإفراط في الإنتاج و التركيز على النقص في الإستهلاك كتفسير كلاسيكي لنشوء الأزمات ، كانت البداية التي قادت المفكر الإشتراكي سيسموندي و غيره من الإشتراكيين الأوائل ، إلى نقد الاقتصاد الكلاسيكي ، حيث يبدأ تحليله بتحديد أهمية الدخل القومي الكلي ، و يجعل الأزمات متوقفة على فشل هذا الدخل في أن يشكل ما يكفي لشراء الناتج الكلي . ولكن وراء هذا الفشل يكشف سيسموندي عن أن توزيع الثروة بعيد عن المساواة ، بما يستتبعه من مستويات دخول منخفضة للسواد الأعظم من الطبقة العاملة ، ثم يخلص سيسموندي إلى أن الملكية و ليست الحاجات هي التي تحكم الإنتاج ، والذي ينشأ عنه ميل الإستهلاك إلى التخلف عن الإنتاج بسبب الإفراط في استخدام السلع الرأسمالية والنقص في الإستهلاك .

وخلال هذه الفترة من نظرية الدورة ، فإن المقابل المنطقي لنظرية الإفراط في إنتاج السلع الرأسمالية ونظرية النقص العام في الإستهلاك بسبب (استخدام المدخرات من أجل صنع السلع الرأسمالية) وقد تسمي هذه النظرية بنظرية الإفراط في الإدخار (أو عدم الإستهلاك) . ومن هنا فإن نظرية كهذه تقف في تعارض واضح مع الاتجاه الكلاسيكي في تأكيده على الإنتاج (أو الإفراط في الإنتاج) كما تميل إلى التضارب مع الفرضية الكلاسيكية التي مفادها أن الادخار مصاحب لإنتاج السلع الرأسمالية ، و من ثم فهو أمر مرغوب.

مرحلة ظهور النظرية الكينزية:

بدأ جون مينارد كينز John Maynard Keynes دراسته بتوجيه انتقادات شديدة للنظرية الكلاسيكية. و يمكن تلخيص هذه الانتقادات في النقاط التالية :

- لقد كان الكلاسيك لا يؤمنون بإمكانية تعرض الاقتصاد الرأسمالي للبطالة ، واعتقادهم أن الاقتصاد الرأسمالي وإن سادت به بطالة ، فإنها ستكون مؤقتة ، و سيتم امتصاصها بسرعة ، تحت تأثير قانون عرض و طلب اليد العاملة ، لكن الواقع الاقتصادي الحديث أبطل هذه الأطروحة .

- إعتبر الكلاسيك أنه خلال عملية التبادل ، فان النقود تكون محايدة ، و هي مجرد حجاب يغطي الحقيقة، فكأنما السلع يتم تبادلها بسلع أخرى [عملية المقايضة] . لكن كينز Keynes يرى العكس من ذلك، حيث أعتبر أن النقود تلعب دورا خطيرا في الاقتصاد يتعدي هذا الدور المحدود.

- إن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يقوم على تحليل تصرفات الأفراد الجزئية، بينما يرى كينز Keynes ضرورة اجراء تحليل شامل لمجموع النشاط الاقتصادي .

- كان المذهب الليبرالي الكلاسيكي يرفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن كينز Keynes كان يشجع ضرورة تدخل الدولة، لضمان التشغيل الكامل و رفع مستوى الطلب ، ولقد اتفق عدد كبير من هؤلاء مع هذه الآراء مؤخراً .

- التفسير الكينزي للبطالة : لقد عرفت الرأسمالية خلال الفترة الممتدة بين 1810 و 1929 عدة أزمات تميزت بركود النشاط الاقتصادي و ارتفاع نسبة البطالة. و لقد كان الكلاسيك يعتقدون بإمكانية الاقتصاد الرأسمالي تجاوز هذه الأزمات العابرة، لو ترك الاقتصاد حراً بدون تدخل من الدولة و نقابات العمال في تحديد الأجور . إلا أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أبطلت هذه المزاعم ، إذ ارتفعت نسب البطالة إلى مستويات عالية رغم انخفاض الأجور .

و الخدمات، الأمر الذي يضطر المنتجين الى تخفيض انتاجهم و تقليص عدد العمال الذين يشغلونهم، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن توقع المستثمرين الأجور مستقبلا ، سيدفعهم الى تأجيل القيام باستثمارات جديدة على أمل انخفاض الأجور و قد يقومون بتسريح جزء من عمالهم .

بعد هذا الإنتقاد ينتقل كينز الى معالجة هذه المشكلة و اقتراح الحلول الناجعة لها. و في هذا الاطار يرى كينز أن مستوى التشغيل يتحدد بمستوى الانتاج .و هذا الأخير يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال على السلع . والذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك و الطلب على سلع الاستثمار [الآلات ، التجهيزات و المواد الأولية] ، مع ملاحظة انه :

1. فيما يخص الطلب على السلع الاستهلاكية، فهو يتحدد بدخل المستهلكين و بعوامل نفسية تحدد مستوى انفاقهم . و لقد لاحظ كينز أن الزيادة الحاصلة في الدخل الضعيفة توجه تقريبا بالكامل الى الاستهلاك [ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك] .في حين أن أصحاب الخول المرتفعة، فانهم لا يوجهون أو يخصصون الا نسبة محدودة من كل زيادة في دخلهم الى الاستهلاك. أما الجزء الأكبر من زيادة مداخيلهم فانها توجه الى الادخار. و الادخار هو عنصر انكماشى يؤدي الى تقلص الطلب الاستهلاكي . و اذا لم يوجد ما يعوض هذا النقص في مستوى الاستهلاك، فان الأمر سيدفع بالمنتجين الى تقليص انتاجهم و تقليص عدد العمال، مما يتسبب في ارتفاع نسبة البطالة. لذا لا يمكن تعويض النقص في الاستهلاك ، الا من خلال زيادة الطلب الاستثماري .

2. ان الطلب على السلع الاستثمارية يصدر عن المستثمرين . و كل مقاول أو منظم لا يقدم على الاستثمار، الا اذا ضمن تحقيق أرباح . و يعبر مينار كينز John Maynard Keynes عن ذلك بمصطلح الكفاية الحدية لرأس المال : بمعنى أن المنظم الرأسمالي لن يقدم على

استثمار مبلغ من المال [شراء الآت مثلا] ، الا اذا ضمن أن أرباحه ستكون أعلى أو أكبر من سعر الفائدة المدفوع على القرض الموجه لهذا الاستثمار الاضافي . وعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال الجديد أكبر من سعر الفائدة على القروض، فإن الاستثمار سيكون مجديا. و تتحدد الكفاية الحدية لرأس المال بعوامل موضوعية [حجم الاستثمارات و المنافسة داخل الاقتصاد التي تؤدي الى تناقص الأرباح]، بالإضافة الى العوامل النفسية المرتبطة بتوقعات المستثمرين ،بما سيحدث خلال فترة الاستثمار [التفاوض و التشاؤم] .

و هكذا فان مستوى الإنتاج و مستوى التشغيل يتحددان بمستوى الطلب الكلي على السلع. فزيادة الطلب الكلي على السلع يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين. و هو ما يدفعهم إلى زيادة التشغيل ومن ثم الإنتاج [والعكس صحيح] .

الى جانب ذلك ، فان الادخار يمثل حالة انكماشية في الطلب و عدم القدرة على تصريف مجموع الانتاج . و لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يستمر ، الا اذا تم تصريف كل الانتاج . هذا الأمر لا يتم الا اذا تحول الادخار الى استثمار يمتص الفائض من السلع التي تزيد عن حاجة المستهلكين. فاذا كان الاستثمار يساوي الادخار، يبقى الانتاج و التشغيل ثابتين عند نفس المستوى . اما اذا زاد الاستثمار عن الادخار فان مستوى الانتاج و التشغيل سيزيدان . أما إذا انخفض الاستثمار عن الادخار، فان ذلك سيسبب تناقص في الانتاج والتشغيل .

و يرى كينز أن مستوى التشغيل الذي يتحقق داخل المجتمع لن يكون بالضرورة هو مستوى التشغيل الكامل [الذي يتحقق عندما يكون الاستثمار مساوياً للادخار]، لأن الادخار قد لا يتحول بالضرورة بكامله الى استثمار، بسبب ضيق مجالات الاستثمار، نتيجة للمنافسة و انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة . و كذلك بسبب تشاؤم المستثمرين . و من ثم فان مستوى الانتاج و

التشغيل سيتحددان عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و يكون حتما هناك مستوى معين من البطالة .

و لحماية النظام الرأسمالي من الآثار السلبية التي ترتبط بالبطالة يطالب كينز بالتنازل عن جزء من الحرية الاقتصادية و الدعوة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، من أجل الرفع من مستوى الطلب الكلي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري .و يتم رفع مستوى الطلب الاستهلاكي باعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المنخفضة و الميول الاستهلاكية المرتفعة ، اضافة الى تقديم الخدمات مجانا أو بأسعار منخفضة للفقراء و ذوي الدخل الضعيف . أما فيما يتعلق بالطلب الاستثماري، فيمكن تشجيعه عن طريق قيام الدولة نفسها بمشاريع استثمارية، وتخفيض سعر الفائدة على القروض و محاربة الاحتكارات لمنع ارتفاع الأسعار .

رابعاً: بداية ظهور المدرسة النيوكلاسيكية [الحدية]

شهدت الفترة التي مابعد الحرب العالمية الثانية تطورات كبيرة في اراء مدارس الإقتصاد الكلي ولمدة عشرين عاماً ، إشتملت علي مباحثات ومناظرات ، حتي بدأت تتبلور أفكاراً جديدة تكونت علي إثرها ظهور المدرسة النيوكلاسيكية neoclassical ، كما حدث نوع من التوافق بين اراء كل من الكلاسيك وكينز نستعرضهما فيما يلي :

من المبادئ التي انطلقت منها المدرسة النيوكلاسيكية neoclassical الحديثة نلخص ماييلي :

- يعتبر الحديون أن قيمة المواد تتحدد من خلال منافعها و ليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها، بمعنى آخر، أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى، لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية و العكس صحيح .إذن، فان قيمة المواد تتحدد استنادا إلى

النيوكلايسك neoclassical ، بمنفعتها الحدية وليس بالعمل. و المنفعة الحدية بالنسبة لهم، هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة. و هذه المنفعة تخضع للتناقص، كما انها تتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار . و قد استطاعت النظرية الحدية، اعتمادا على مفهوم الندرة أن تفسر لماذا تنخفض قيمة الماء و الهواء و الشمس مثلا، رغم ارتفاع قيمها الاستعمالية .

- استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، وذلك بعد إستعمال ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروفة " بالريع ". بحيث أعتبر أن الأرض الحدية، أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الأخيرة، مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي، فهو أجر آخر عمل، و عندما نقول السعر الحدي، فنقصده به، سعر آخر وحدة .

- مكافأة عناصر الإنتاج (او العائدات عليها) تتوقف على إنتاجيتها الحدية .

- التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد، بعيد عن الحياة العادية و الذي ينطبق على فكرة الرجل الإقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، و يعمل في إطار المنافسة التامة في الوقت نفسه .

من جهة أخرى ، فإن اراء مدرسة النقديين تنطلق من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية ولهذا فان تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق، وهكذا فان الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الإنفاق النقدي، الذي يتوقف تأثيره على كمية النقود ، وسرعة تداولها . ونظرًا لأن معدلات الأسعار والأجور لا تتكيف مع انخفاض عرض

النقود، والانخفاض المرافق له في الطلب الكلي، فإنه ينشأ ارتفاع في مستوى البطالة، وانكماش مستوى الأعمال والتشغيل بسبب الانكماش النقدي.

ويعتقد النقديون انه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري (المعدل الطبيعي) خاصة علي المدى الطويل ، وإن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، لأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي (كما أوصى كينز عن طريق الإنفاق الحكومي) بل على الحكومة أن تشجع وتدعم حلها عبر آليات السوق .

كما يعتقدون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة ، بل يجب أن ينحصر دورها في أداء وظائفها التقليدية (مثل الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. كما أن علاج البطالة والركود الاقتصادي لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي ، وفق المدرسة الكينزية ، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع الحكومي ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. وقد كانت نتيجة لتطبيق هذه الآراء في كل من أوروبا وأمريكا الحد من معدلات التضخم في مقابل ارتفاع واضح في معدلات البطالة .

خامساً: النظرية النقدية الحديثة

بالرغم من الأفكار التي جاء بها كينز والتي ساهمت في إخراج العالم من أزمة الكساد 1929 إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية واجه اقتصاد الدول الغربية خلال السبعينات أزمات اقتصادية جديدة ومختلفة عن سابقتها والمتمثلة في أزمة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع حاد ومتواصل على مستوى الأسعار وكذلك تزايد معدلات البطالة ومن هذا المنطلق ظهرت سمات وخصائص جديدة لم يتمكن الفكر الكينزي من تفسيرها وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة معاً ، هذه الأخيرة تعتبر مشكل اقتصادي صعب أدواته التحليلية ومقترحاته العالمية ومن هنا ظهر فكر نقدي جديد متمثل في فريدمان وفكر مدرسة شيكاغو للتصدي لهذا العائق وحل هذه الأزمات .

فلقد قام النقديون المعاصرون بإدخال تغييرات أساسية على مضمون نظرية كمية النقود ، من أهمها ما يلي:

- استعادة النقديون العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار واكتفوا بالتأكيد على العلاقة السببية بينهما
- اعترف النقديون بإمكانية تغير سرعة تداول النقود، لكنهم لم يولوا أهمية كبيرة لذلك
- عارض النقديون الفرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل
- يرى النقديون أن الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات على خلاف عرض النقود
- إنتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود من طرف كينز فهم يرون أن التضخم يعد ظاهرة نقدية أساساً ويكمن في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج

■ ركز النقاد الاهتمام على العلاقة بين النظرية النقدية وعملية الإنتاج إلى أن

السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي

فرضيات تحليل ميلتون فريدمان

يتساءل فريدمان Milton Friedman عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد ولتحليل

هذه الأسباب افترض ما يلي :

1- أن النقود أصل من الأصول وبالتالي تتأثر نفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول

الأخرى

2- أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول

الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه

3- أن الأفراد يرغبون الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست كمية اسمية

4- إن الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد والتي عبر عنها

بالدخل الدائم ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل

تقلبا وعلى المدى الطويل وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري

5- أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالا متعددة بالإضافة إلى النقود وقسمها إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية

هي: الأسهم، السندات والسلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد

المتوقع من النقود نفسها وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود

نظرية الطلب على النقود عند فريدمان

تعد نظرية الطلب على النقود عند فريدمان Milton Friedman بالنظرية الكمية فهي نظرية تربط

كمية النقود بالأسعار والدخل ، وهي مجموعة من الفروض تتعلق بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب

العناصر الاقتصادية، فالثروة هي فقط التي يمكنها تفسير الطلب على النقود نظرا لأن النقود تعد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة إلى جانب غيرها من الأشكال الأخرى الأصول الطبيعية المالية والموارد البشرية .

ومحددات الطلب على النقود عند فريدمان Milton Friedman هي :

1-الثروة الكلية: هي كل العناصر أو المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على دخل ولأصول الثروة أشكال متنوعة تتوزع على خمسة أنواع رئيسية هي : النقود- الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)- الأصول المالية (الأسهم)- الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)- رأس المال البشري ، ويرى فريدمان أن الثروة الكلية للعناصر الاقتصادية تمثل المحدد الأساسي في الطلب على النقود وأن الثروة عنده واسعة وتشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية حيث أن العناصر البشرية تتمثل في عنصر العمل وقدرته الإنتاجية والتي تولد تيار الدخل الناتج عن ذلك العمل.

2-يعتبر الإئتمان والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للإحتفاظ بالثروة

3-بالنسبة للنقود: فهي وسيط التبادل وفي تسوية الديون ولها قيمة اسمية يمكن أن تحقق عائد في حالة إيداعها والمتمثل في سعر الفائدة بينما العائد الحقيقي لها يكمن في القدرة الشرائية لها والمعبر عنها في دالة الطلب بالرقم القياسي للأسعار

4-بالنسبة للسندات: فهي أصل مالي يشكل نوعا من أنواع الثروة التي يحتفظ بها الأفراد والسندات تحقق لمالكيها عائد يتمثل في سعر الفائدة النقدي ، وقد يتحقق عائد أيضا من هذه السندات نتيجة ما يحدث من تغير في أسعارها نظرا لتغير قيمتها عبر الزمن ولكن يفترض ثبات المستوى العام للأسعار بحيث يقتصر العائد على السندات على سعر الفائدة المقرر بالنسبة لها

5-بالنسبة للأسهم: فهي أصل مالي يمثل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الأفراد ويعطي مالكة عائداً يتمثل في الأرباح التي توزعها الشركات التي أصدرت هذه الأسهم بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية التي يمكن أن يحققها السهم والمترتب في الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر إصداره

6-بالنسبة لرأس المال المادي فيتم حساب العائد منه عن طريق تحديد معدلات الاستهلاك أي تقدير اسعارها وتغيرات هذه الأسعار خلال الزمن بالنسبة لمدة استخدامها . وبالنسبة لرأس المال البشري : لا يمكن تقديره بأسعار السوق بسهولة وعليه ادخله فريدمان في التحليل الخاص بالطلب على النقود عن طريق مؤشر معين يمثل العلاقة بين العلاقة بين رأس المال البشري وغير البشري (أو نسبة الدخل من المصدر الطبيعي)

7-أما العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة ، فقد اعتمد فريدمان في تفسيرها على الجانب الكيفي للثروة بالإضافة إلى الجانب الكمي لها على أساس انه لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته و مختلف الأحوال المكونة لها طبقاً لعائدها فقط بل يحكمه أيضاً اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق و بترتيب الأفضليات و هذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحياناً اختياراً يعتمد على الفوائد المختلفة ، بالمفاضلة بينها .

ويمكن كتابة دالة الطلب علي النقود كما يلي :

$$M_d/P = f (Y_p , r_b - r_m , r_e - r_m , \pi_e - r_m , h - r_m)$$

M_d/P الطلب على النقود كأرصدة حقيقية

Y_p العوائد المتوقعة من الثروة

r_m العوائد المتوقعة من النقود

π_e معدل التضخم المتوقع

r_b العوائد المتوقعة من السندات

h الثروة البشرية

من خلال معادلة الطلب على النقود لفريدمان يتضح أن الطلب على النقود يتحدد بالثروة (أو الدخل الدائم) وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود من العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة . فهناك علاقة طردية بين الثروة الحقيقية أو الدخل للفرد و بين طلبه على النقود فكلما زادت الثروة أو الدخل الحقيقي زادت معه قدرة الفرد على الاحتفاظ بالنقود بصنفها احد أشكال الثروة أي أن احتفاظ بالنقود يزيد مع زيادة الدخل و لكن بنسبة اقل منه حيث أن الطلب على النقود مرن بالنسبة لتغير الدخل فالأبحاث التطبيقية تؤكد على أن مرونة الطلب الداخلية على النقود اكبر من الواحد الصحيح .

أما العلاقة بين الطلب على النقود و تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها فهي علاقة عكسية و يشير فريدمان الي أن تلك التكلفة تزيد كلما زادت العوائد المضحية بها نتيجة للاحتفاظ بالنقود بدلا من استخدامها في شراء أسهم أو سندات وإذا تخففت قوتها الشرائية نتيجة للاحتفاظ بها بدلا من شراء سلعاً ترتفع أسعارها ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد في طلب على النقود للاحتفاظ بها في صورة سائلة كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بتلك النقود و العكس صحيح

بينما العلاقة طردية بين الثروة البشرية و غير البشرية و الطلب على النقود وذلك أن ارتفاع الثروة البشرية و المادية يشجع الأفراد بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من دخلهم في تلك أرصدة نقدية سائلة و يرجع ذلك إلى أن الثروة المادية يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية بينما الثروة البشرية يطلب تحويلها و بالتالي لا يمكن استغلالها و الاستفادة منها في الحصول على دخل في حالة وجود بطالة و يقل الطلب عن العمل فكلما ارتفعت الثروة البشرية في إجمالي الثروة الخاصة زاد الطلب على النقود لكي يتمكن الفرد من مواجهة مشكلة البطالة بينما المتغيرات الخارجية و المتمثلة في الأذواق بالنسبة

لهيكل الثروة المرغوب فيها بيد متغير نوعي يفسر التغيرات التي تحدث في الطلب على النقود والتي لا تفسرها المتغيرات الكمية .

أما العلاقة بين الطلب على النقود و الثروة الحقيقية (الدخل الدائم) فهي طردية حيث كلما زاد مستوى الدخل الدائم زاد الطلب على النقود نتيجة لزيادة قدرة الفرد على الاحتفاظ بالنقود بصفتها أحد أشكال الثروة ,أي أن الاحتفاظ بالنقود يزيد مع زيادة الدخل و لكن بنسبة أقل منه حيث أن الطلب على النقود مرن بالنسبة لتغير الدخل و الأبحاث التطبيقية تؤكد على أن مرونة الطلب الداخلية على النقود أكبر من الواحد الصحيح

والطلب على النقود من جهة نظر فريدمان لن يتأثر كثيرا بتقلبات النشاط الاقتصادي سواء في حالة الكساد أو الانتعاش، لأن الطلب على النقود مرتبط بالدخل الدائم و الذي يتميز بالاستقرار و الثبات ولا يتعرض لتقلبات كبيرة، وعليه فان الطلب على النقود يصبح مستقرا، من خلال افتراض ثبات سرعة دوران النقود .

وتخلص النظرية إلى تشخيص حالة التضخم على أنها ظاهرة نقدية بحثة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج وعليه فالمسؤول على حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار ولا يمكن أن تحقق إذا لم يتم تمويلها بوسائل تعد تحت إرادة البنك المركزي و تحت سيطرته كونه المسؤول و المهيمن على السياسة النقدية

ويرى فريدمان أن معدل التغيير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها يعتبر شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار و بالتالي لابد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظرا لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبط بمعدل النمو الاقتصادي و على

السلطات احترام هذا المعدل و قد اقترحوا أن يكون معدل نمو عرض النقود يساوي معدل نمو الدخل القومي الحقيقي .

وخلاصة القول يرى النقديون أن تنظيم كمية النقود ضرورة لأن النقود وحدها تمارس أثر على الاقتصاد في حيث السياسة المالية لا ينتج عنها سوى أثر جزئي و لكن يؤثر على الدخل إلا عن طريق ما تحدثه من آثار على الكمية النقدية .

فالنظرية النقدية الحديثة مقارنة مع النظريات التقليدية تعتبر أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقات الاقتصادية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار فهي تأخذ في عين الاعتبار تأثير التغيرات على مستوى الناتج القومي و الدخل القومي ،و كذلك التغير في الطلب على النقود على مستوى الأسعار بالإضافة إلى الدراسة الدقيقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود كمفسر لحالة التضخم ،فهي رغم القيود التي ترد على مدى صلاحياتها تعد واقعية في تفسيرها للظاهرة من خلال مقارنتها بالنظرية الكلاسيكية و أكثر صلاحية من النظرية الكينزية ،غير أن الوضع الحالي يعاني أزمات جديدة مزدوجة (الكساد - التضخم) هذه الأخيرة لم تتمكن النظرية من إيجاد حلول لها .

سادسا: الآراء المتوافقة بين كينز والكلاسيك

تمخض النقاش بين أتباع المدرسة الكلاسيكية وبين أتباع المدرسة الكينزية ، بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، عن الكثير من الآراء التوافقية التي أخذت بمزيج من آراء المدرستين في بناء نماذج التوازن الكلي ، أو في تصميم السياسات الاقتصادية المختلفة ، خاصة المالية والنقدية . ولقد ساعد ذلك علي حدوث تقدم ملحوظ في علم الاقتصاد الكلي من جهة ، وفي نجاح الحلول التي اقترحت لحل المشكلات الاقتصادية الكلية التي عانى العالم منها بعد تلك الفترة . ونلخص فيما يلي بعض منها :

أ- توفيق آراء المدرسة الكلاسيكية

تذهب النظرية الكلاسيكية إلى القول بأن حالة البطالة في أسواق العمل ، وبالتالي ابتعاد الاقتصاد عن حالة العمالة الكاملة ، إنما تمثل حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل قوى التكيف التلقائي ، التي ستدفع تلك الاسواق إلى التوازن من جديد عند مستوى العمالة الكاملة . و يستند الكلاسيك في رأيهم هذا إلى آلية بسيطة يقوم عليها التوازن وهي أنه عندما يفيض الإنتاج ، أو العرض ، عن حاجة الطلب ، في أي سوق من الاسواق ، فإن قوى المنافسة في تلك الأسواق ستفرض ضغوطا تنازليه على الأسعار بالمقدار اللازم ، والكافي لزوال هذا الفائض .

وعلى الرغم من سلامة هذا المنطق القائم على التحليل الجزئي للأسواق ، وانطباقه على الأوضاع بالنسبة لسلع فردية معينة كالأثاث ، والمواد الغذائية ، وحتى انطباقه على أجزاء من أسواق العمل ، إلا أن أصحاب المدرسة الكلاسيكية قد عمدوا إلى نقل هذا الأسلوب الجزئي في التكيف لاستخدامه على صعيد التحليل الكلي لأسواق العمل ، متجاوزين في ذلك ما ينشأ عن مثل هذا الأسلوب في النقل من مشاكل لم يغفل "كينز" Keynes عن الإشارة إليها بالنقد . فطالما كان الطلب على العمال يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي ، وطالما كان العرض من هؤلاء تربطه علاقة طردية بهذا المعدل ، فمن المنطق ، والحالة كذلك ، أن تستمر حالة الفائض من العرض ، أو البطالة ما دام الأجر الحقيقي الذي يسود السوق أعلى من ذلك الذي يحقق التوازن عند العمالة الكاملة . وإذا كان هذا ما يمثل منطق الكلاسيك في قراءة ، وتشخيص أسباب البطالة ، فإن العلاج لهذه المشكلة واضح : لابد للأجر الحقيقي من الانخفاض إلى المدى الذي تزول معه هذه الحالة . وليس هذا فحسب ، وإنما في ظل أسواق تنافسية للعمل ، فإن من المتوقع أن يحدث هذا بسرعة ، وبتلقائية كبيرة . فالتنافس بين أولئك الذين هم في حالة عطالة ولا يعملون ، سيحفز الطرف الأخير على تقديم خدماتهم في سوق العمل عند مستويات منخفضة من الأجر الحقيقي ، هذا من ناحية ، كما أن انخفاض هذا الأجر سيحفز منشآت الأعمال

على زيادة الطلب على العمال ، من ناحية أخرى ، و تستمر هذه الآلية في العمل ، ويستمر الأجر في الانخفاض إلى الحد الذي يصل معه الاقتصاد إلى حالة من العمالة الكاملة ، تشمل كل من يرغب في العمل ، ويرضى بالأجر الحقيقي السائد.

فالاتفاق على أن الأجور في سوق العمل تتصف بالجمود ، ولا تتمتع بمرونة كبيرة في الانخفاض ، حتى في الظروف التي تسود فيها البطالة ، وبفيض فيها العرض عن الطلب على الأيدي العاملة . وكما يبدو ، فإن هذه الطبيعة الجامدة للأجور قد نشأت عن أوضاع "مؤسسية" في أسواق العمل وقفت حاجزاً أمام المنافسة بين العاملين ، والعاطلين ، ومنعت بالتالي من انخفاض الأجر الحقيقي بالمقدار اللازم .

وتفترض النظرية الكلاسيكية أن هذه الأوضاع المؤسسية هي نتاج القوة الاحتكارية التي تتمتع بها نقابات العمال ، وفي النتيجة ، فإن منحنى عرض العمال لم يعد في ظل هذه الظروف يعكس قوى المنافسة في السوق ، وإنما حل محله ذلك المنحنى الذي ينكسر عند الأجر المجد بسبب اعتراض النقابات .

فيما تقدم من عرض نلاحظ أن هنالك خلطاً ، وعدم وضوح لعله كان على ما يبدو مقصوداً من جانب الكلاسيك ، بين الأجر النقدي وبين الأجر الحقيقي في تحليل أوضاع البطالة وأسبابها من ناحية ، والطريق إلى معالجتها من ناحية أخرى .

ب- توفيق آراء النظرية الكينزية

من المتعارف عليه بين اتباع المدرسة الكينزية أن "كينز" Keynes قد عارض بشدة تخفيض الأجور النقدية كوسيلة وعلاج لمشكلة البطالة ، مع أن الأسباب التي دعت "كينز" Keynes إلى هذا الموقف قد بقيت حتى اليوم مصدراً للخلاف ، وعدم الاتفاق . فكثيراً ما اتهم "كينز" Keynes بأنه قد أهمل تحليل القضايا المتعلقة بسوق العمل ، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك الرشيد للعمال في الظروف

التي تعم ، وتسود فيها البطالة . بل ويرى البعض أن تفسير هذا السلوك غير الرشيد مرده إلى "الوهم النقدي" الذي يُتصور أن "كينز" Keynes يفترضه في سلوك العمال ، ويظهر واضحاً في تقييمهم للأجور النقدية على غير أساس من قوتها الشرائية . وبالتالي ، كان هذا الوهم في رأيهم مصدراً لجملة التعقيدات التي يتصف بها نموذج التوازن العام ، وسبباً لابتعاد هذا النموذج عن تفسير مجريات الأمور في الواقع .

إن جوهر الإشكال بين "كينز" Keynes ومعاصريه من المدرسة الكلاسيكية ، بالنسبة إلى تحليل السلوك في سوق العمل ليس مرده إلى خلاف حول إمكانية قيام حالة من البطالة العامة ، أو عدم إمكانية ذلك ، وإنما مرده في الأساس إلى رفض "كينز" Keynes للآلية ، التي يفترض الكلاسيك أن بواسطتها يستعيد سوق العمل توازنه بعد الاختلال . فمن ناحيته ، يرى "كينز" Keynes أن فائض العرض من العمال ، وبالتالي قيام حالة عامة من البطالة لن يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي في سوق العمل، حتى في ظل الظروف التي تسود فيها المنافسة الكاملة تلك السوق .

ولعل عجز العمال ومنشآت الأعمال عن تخفيض الأجر الحقيقي هو الأمر الذي يجعل من البطالة في النظرية الكينزية بطالة قسرية . فلا شك أن العمال من ناحيتهم في ظل هذه الحالة من البطالة سيفضلون أن يكون الطريق إلى تحديد الأجر الحقيقي ليس من خلال المفاوضة ، أو الاتفاق بين العمال ، وأصحاب العمل ، وإنما من خلال "عوامل أخرى" مثل انخفاض معدل الأجر الحقيقي السائد في سوق العمل وفي حالة غياب ما يمنع قوى السوق من التفاعل بحريه ، فإن فائض العرض من العمال ، والبطالة ، التي ستنشأ نتيجة لهذا الأجر النقدي سيؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي وانخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة تقريباً . وقد بنى "كينز" Keynes افتراضه على أساس أن سعر الوحدة المنتجة من السلعة في السوق في ظل المنافسة الكاملة ، سيساوي التكلفة الحدية لإنتاجها ، وعلى اعتبار أن تكلفة العمل هي الأهم من بين بنود التكاليف على المدى القصير . كما أن

الانخفاضات التالية للأجور النقدية والمستوي العام للأسعار ستأخذ طبيعة متوازنة مع هذه النسب حتي يحدث التوازن في سوق العمل .

ج- الطلب الكلي الفعال والأجر النقدي (التركيب النيوكلاسيكي)

أشار "كينز" Keynes إلى أكثر من آلية يحتمل لها أن تربط بين مختلف مكونات الإنفاق الكلي من جهة ، وبين مختلف المستويات من الأسعار ، والأجور النقدية من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن "كينز" قد أشار بوضوح إلى أن معظم هذه الروابط الآلية يكتنفها الغموض ، ولا مجل للتأكد من مدى تأثيرها على المستوى الحقيقي للدخل إلا أنه خص بالذكر واحدة من هذه الآليات التي رأي أنه قد يكون لها تأثير مباشر وقوي في زيادة القيمة الحقيقية لكل من الإنفاق الكلي والدخل ، وتقوم هذه على أساس من العلاقة بين التغير في المستوى العام للأسعار ، وبين التغير في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التداول مما يكون له وقع ، وتأثير في الأسواق النقدية يؤدي إلى انخفاض المعدل الجاري لسعر للفائدة . وهنا ، وإلى المدى الذي يكون فيه الإنفاق الكلي ، وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري على درجة عالية من المرونة تجاه سعر الفائدة ، فإن تأثير ذلك كله سوف نلمسه في زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي. ويشار عادة إلى الآلية التي تصل بين التغير في المستوى العام للأسعار ، وبين التغير في الدخل الحقيقي ، ومن خلال سعر الفائدة ، يشار إليها بتعبير "الأثر الكينزي" .

ومن الواضح أن تأثير هذه الآلية غير المباشرة سيستمر شريطة :

أولاً: أن يستمر الانخفاض في سعر الفائدة ، ولا يتوقف لأي سبب .

ثانياً: أن يستمر الإنفاق الاستثماري على حاله من حيث الاستجابة لهذا الانخفاض في سعر

الفائدة .

أو بعبارة أخرى ، إن فعالية وتأثير هذه الآلية غير المباشرة تشترط أن لا يكون الاقتصاد قد وقع في "فخ السيولة النقدية" ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أن لا يكون الإنفاق الاستثماري عديم المرونة

تجاه التغير في سعر الفائدة مثلما كان يفترض كينز Keynes. عند ذلك فقط ، يمكن لإنخفاض الأسعار أن يحقق مستويات من التوازن لكل من الإنتاج ، والدخل الحقيقي قريبة من مستويات العمالة الكاملة . وعلى أية حال ، فإن الطريق إلى العمالة الكاملة ، من خلال "الانخفاض المتوازن" لكل من الأجور ، الأسعار ، محفوف بالمخاطر الممكن أن يؤدي إلى عجز المنشآت الإنتاجية عن تسديد التزاماتها المالية ، وذلك بعد أن يؤدي إلى إفلاس هذه المنشآت ، وبالتالي ، إلى نتائج سلبية على القطاع المالي ، من الصعب التنبؤ بها ، أو تداركها . أضف إلى ذلك أنه حتى لو أمكن التغاضي عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض العام للأسعار ، وبالتالي أمكن للاقتصاد السير في اتجاه التوازن عند مستوى العمالة الكاملة ، فإن بالإمكان تحقيق هذه النتائج نفسها ببساطة عن طريق سياسة نقدية توسعية ، ستؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التداول ، وبالتالي ستؤدي إلى تحقيقي الهدف المطلوب ، وسترفع مستوى التوازن الاقتصادي إلى مستوى العمالة الكاملة . فالاعتماد الكامل على انخفاض الأجور ، والأسعار ، لتحقيق هذا الهدف ، هو في هذه الحالة ، ليس فقط سلوك خطر ، وإنما أيضا غير ضروري . ولابد من أن نلاحظ ، في هذا المقام ، أن مدى فعالية "التأثير الكينزي" إنما يعتمد ، أولاً ، على مدى استجابة سعر الفائدة للإنخفاض المتوازن لكل من الأجور النقدية ، والأسعار ، كما يعتمد ، ثانياً ، على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للانخفاض في سعر الفائدة . والذي يُعرف بأثر بيجو . وقد شكل الجمع بين "تأثير كينزي" و "تأثير بيجو" ، شكل الأساس لإجماع الرأي ، الذي ساد في السنوات التالية على نشر "النظرية العامة" ، والذي عُرف فيما بعد "بالتركيب النيوكلاسيكي" neoclassical . للدلالة على إمكانية تجاوز الجمود في الأجور النقدية ، والأسعار ، للوصول إلى العمالة الكاملة ، أو مستوى قريب منها .

وعلى أية حال ، لابد من توخي الحذر عند استخدام الأسعار ، والأجور ، كوسيلة ، أو كعلاج للبطالة ، حتى في الظروف التي تتمتع بها تلك الأسعار ، والأجور ، بمرونة عالية في الانخفاض . فمن

ناحية ، لابد للأسعار ، وللأجور النقدية ، أن تتخفف انخفاضاً كبيراً ، في البداية ، إذا أُريد لهذا الانخفاض أن يكون له أثر ملموس في تخفيض مستوى البطالة ، ومن ناحية أخرى ، لابد من مراعاة الآثار بعيدة المدى ، التي يمكن أن تترتب على انخفاض الأسعار ، والأجور ، وذلك بالنسبة إلى الأوضاع المالية للمؤسسات الإنتاجية ، والمالية ، واحتمال تعرض هذه إلى مخاطر الإفلاس نتيجة للعجز عن سداد التزاماتها الثابتة بالقيمة النقدية .

وعلى الرغم من ظاهر القبول العام بمبدأ "التركيب النيوكلاسيكي" neoclassical ، إلا أن هذا القبول انحصر أساساً في نطاق المحاورات النظرية ، ولم يتعداه إلى نطاق السياسة الاقتصادية . فقد اعتبر مبدأ الدمج بين "التأثير الكينزي" ، و"تأثير بيجو" ، اعتبر أضعف من أن يكون له أثر عملي على واقع البطالة ، والكساد ، وبالتالي ، تركز الاهتمام به ضمن الدوائر النظرية الضيقة ، ونادراً ما شكل محوراً مهماً في بناء السياسة الاقتصادية . وعلى العكس من ذلك ، فقد لاقت النظرية الكينزية ، خلال تلك الفترة ، قبولاً عاماً ، خاصة وأنها تطرح بدائل في السياسة الاقتصادية لمكافحة البطالة ، والكساد ، قوامها إدارة الطلب ، أقل إيلاماً ، وأكثر شجاعة من تلك التي تعتمد في تحقيق تلك الغاية على انخفاض الأجور النقدية ، والأسعار .

د - مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في مجالات الإستثمار

يوضح التحليل الذي أوردته المدرستين أن السياسات النقدية والمالية هما بمثابة طرق بديلة ترمي إلى زيادة إجمالي الإنفاق وسد فجوات الكساد. فعلى سبيل المثال ، عندما يكون الإنتاج أدنى من مستوى التوظيف الكامل ، تؤدي الزيادة في عرض النقود أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو حتى تخفيض الضرائب إلى زيادة كل من إجمالي الإنفاق وتوازن الإنتاج ، مع سد فجوة الكساد عند مستوي سعر فائدة منخفض .

معني ذلك أن السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة توازن الإنتاج بقدر مساو تماماً لمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروباً في المضاعف، وسوف يحدث هذا مزاحمة من القطاع الحكومي للقطاع الخاص في مجال الإستثمار. فكلما يزداد الإنفاق الحكومي ، يرتفع مستوى الإنتاج ، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة تبعاً لذلك ، فتزداد قوة هذا الأثر. والنتيجة الحتمية هي انخفاض إنفاق القطاع الخاص الشديد الحساسية لسعر الفائدة ، وسوف تؤدي السياسة المالية التوسعية المتبعة إلى مزاحمة إنفاق القطاع الخاص ، الأمر الذي يفسر كون صافي الزيادة في توازن الإنتاج الناجمة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي أقل من الزيادة المتوقعة عن طريق المضاعف. هذا ويتوقف مقدار انخفاض الزيادة المتوقعة على مدى حساسية كل من الطلب على النقود والإنفاق الاستثماري لسعر الفائدة كما يتوقف أيضاً على سرعة تداول النقود . فكلما كان منحنى الإستثمار قليل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كلما كان حجم الإزاحة كبيراً ، وكذلك الحال بالنسبة لمرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة التي يؤدي انخفاضها أيضاً إلى زيادة حجم الإزاحة .

ويعتمد المقدار الذي سيتم إزاحته من الإنفاق الاستثماري ، نتيجة لإرتفاع سعر الفائدة ، على أمرين أولهما: المدي الذي سيرتفع فيه سعر الفائدة عند زيادة الدخل، وهو الأمر الذي يعتمد على مقدار مرونة الطلب على النقود بالنسبة لكل من الدخل ، وسعر الفائدة .

ثانيهما: المدي الذي سينخفض فيه الإنفاق الاستثماري الخاص استجابة لارتفاع سعر الفائدة : وهذا يعتمد على مقدار مرونة الطلب على الإستثمار بالنسبة إلى هذا السعر .

ويري بعض الاقتصاديين المحدثين من المدرسة الكينزية أن الإزاحة المشار إليها قد تكون عكسية ، وذلك عند حدوث زيادة في الدخل التوازني بسبب زيادة الإنفاق الحكومي . فإذا كانت مرونة الإنفاق الإستثماري للقطاع الخاص بالنسبة لسعر الفائدة مساوية للصفر ، وزاد الإنفاق الحكومي ، سيرتفع

مستوي الدخل التوازني وتزيد استثمارات القطاع الخاص . الأمر الذي يعني أن المزاخمة أصبحت جاذبة وليست طاردة .

هـ - شرط العودة إلى التوازن

إفترض الكلاسيك أن الحالة العامة للتوازن يمكن ان تتحقق عندما يصل مستوي الدخل التوازني إلى مستوي التوظيف الكامل ، أي أن $Y_e = Y_f$ ، بينما الحالة الخاصة هي أن يكون الدخل التوازني أكبر من أو أقل من مستوي التوظيف الكامل ، حيث يمكن بتغيير الأجور والأسعار ، عن طريق السياسة النقدية ، للعودة إلى التوظيف الكامل . بينما يري كينز أن الحالة العامة هي أن يكون الدخل التوازني إما أعلى من ، أو أقل من مستوي التوظيف الكامل ، $Y_e > Y_f$ or $Y_e < Y_f$ ، أما الحالة الخاصة فهي أن يكون مستوي الدخل التوازني عند مستوي التوظيف الكامل ، حيث يمكن تغيير الدخل ، عن طريق السياسة المالية وبفعل المضاعف ، وزيادة الدخل التوازني وإقترابه من مستوي التوظيف الكامل .